وسط غياب شبه كامل للمحفزات الإيجابية المحيطة بالسوق

«بيان»: المسار الهابط يعود سريعا للبورصة نتيجة عمليات البيع العشوائية

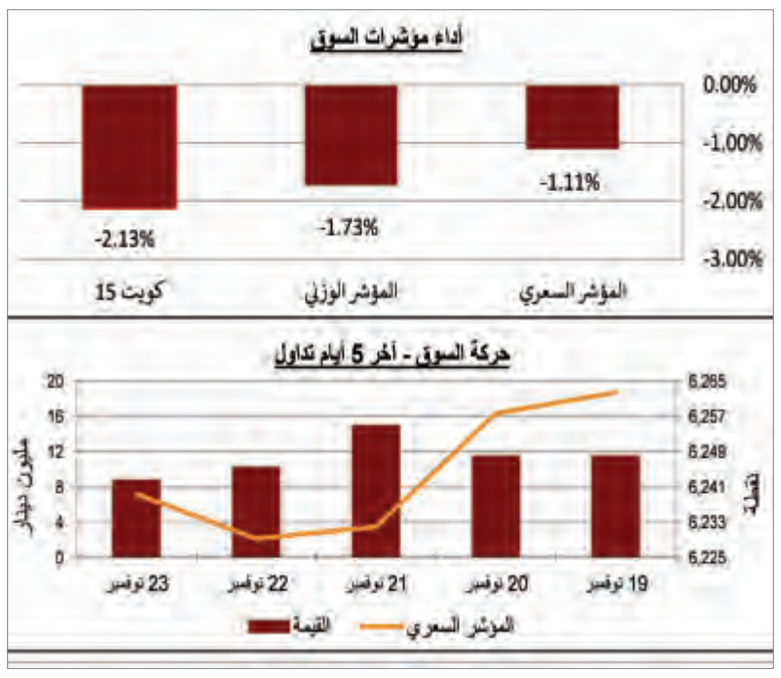

اداء مؤشرات السوق

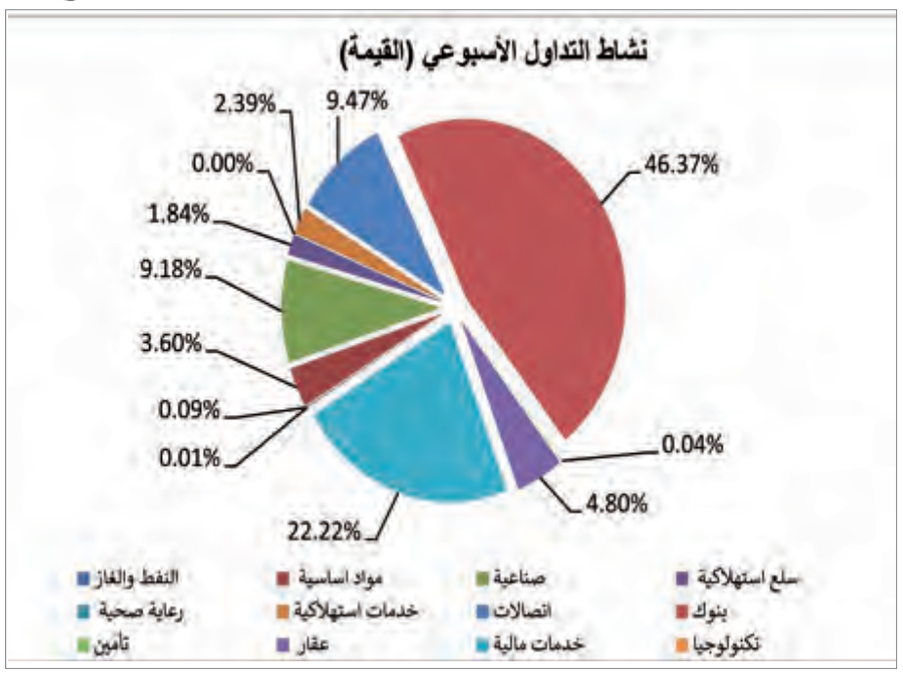

نشاط التداول الاسبوعي

- البورصة خسرت 400 مليون دينار ووصلت قيمتها الرأسمالية 26.52 مليار دينار
- المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد المحلي حاضرة ولم تظهر لها حلول جذرية
- الأداء الذي شهده السوق الأسبوع الماضي أدى إلى فقدان مؤشراته الكثير من النقاط
- مؤشر كويت 15 فقد حوالي 20 نقطة من قيمته خلال الجلسات الخمس الأخيرة
- تراجع أسعار نحو 88 سهماً من أصل 157 سهماً مدرجاً في السوق الرسمي

قال تقرير شركة بيان للاستثمار الصادر امس السبت أنه بعد الأداء الإيجابي الذي شهدته بورصة الكويت خلال الأسبوع قبل السابق، عاد أدائها إلى مساره الهابط سريعاً نتيجة عودة عمليات البيع العشوائية في الهيمنة على مجريات التداول، وسط غياب شبه كامل للمحفزات الإيجابية المحيطة بالسوق، سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي، إذ لازالت الكثير من المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد المحلي حاضرة ولم تظهر لها حلول جذرية ومرئية على أرض الواقع، فيما لا تزال تأثيرات الأحداث الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة هذه الفترة حاضرة على أداء السوق الكويتي الذي يعتبر أكثر أسواق المنطقة حساسية تجاه أي حدث سلبي تقريباً.

وقد أدى الأداء الذي شهده السوق خلال الأسبوع الماضي إلى فقدان مؤشراته الثلاثة الكثير من النقاط، لاسيما مؤشر كويت 15 الذي فقد حوالي 20 نقطة من قيمته خلال الجلسات الخمس الأخيرة، أي ما نسبته 2.13%، فيما وصلت الخسائر الأسبوعية للمؤشرين السعري والوزني إلى 1.11% و 1.73% على التوالي. وشهدت البورصة هذا الأداء وسط انخفاض مؤشرات التداول، سواء على صعيد السيولة النقدية أو عدد الأسهم المتداولة، إذ تراجعت قيمة التداول على المستوى الأسبوعي بنسبة بلغت 19.01%، فيما انخفضت كمية التداول بنسبة 29.27%.

تراجع الاسهم

من جهة أخرى، شهد الأسبوع الماضي تراجع أسعار نحو 88 سهماً من أصل 157 سهماً مدرجاً في السوق الرسمي، وذلك بالمقارنة مع الأسبوع الذي سبقه، في حين ارتفعت أسعار 36 سهم، مع بقاء 33 سهم بدون تغير؛ وقد أدى ذلك إلى تكبد البورصة لخسائر بما يزيد عن 400 مليون دينار كويتي خلال الجلسات الخمس السابقة، حيث وصلت قيمتها الرأسمالية إلى 26.52 مليار دينار كويتي بعد أن كانت 26.97 مليار دينار كويتي في الأسبوع قبل السابق، وهو ما يعني أن السوق قد سجل خسارة أسبوعية نسبتها 1.64% على صعيد قيمته الرأسمالية الإجمالية، الأمر الذي قلص من مكاسبها منذ بداية العام الجاري لتصل إلى 4.40%، وذلك بالمقارنة مع نهاية عام 2016، حيث بلغت آنذاك 25.41 مليار د.ك. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

هذا وأظهرت حركة التداول خلال الأسبوع الماضي عودة اللون الأحمر مرة أخرى في السيطرة على مؤشرات السوق الثلاثة، وذلك بعد أن كان اللون الأخضر حاضراً على أدائها خلال الأسبوع قبل السابق، حيث عادت عمليات البيع العشوائية، والتي طالت العديد من الأسهم المدرجة في السوق وعلى رأسها الأسهم القيادية، إلى دفع مؤشرات السوق الثلاثة إلى إنهاء تعاملات الأسبوع في منطقة الخسائر، وسط استمرار معدلات التداول في الانخفاض بشكل واضح، لاسيما على صعيد قيمة التداول التي بلغت خلال جلسة يوم الخميس الماضي أدنى مستوى لها منذ شهر تقريباً، حيث وصلت إلى 8.8 مليون دينار كويتي فقط بنهاية تلك الجلسة.

أما على صعيد التداولات اليومية، فقد شهدت الجلسة الأولى من الأسبوع انخفاض مؤشرات البورصة الثلاثة بنسب متفاوتة، في ظل تزايد عمليات البيع على الأسهم الصغيرة بشكل خاص وسط تراجع شمل أغلب قطاعات السوق وعلى رأسها قطاع الخدمات المالية، وجاء ذلك بالتزامن مع ارتفاع قيمة التداول بشكل جيد نسبياً، حيث سجلت نمواً نسبته 25.17%. وشهدت الجلسة التالية استمرار تراجع مؤشرات السوق، وإن كان بنسب أقل من الجلسة السابقة، إذ جاء ذلك نتيجة استمرار عمليات البيع في السيطرة على مجريات التداول، وسط تراجع مستويات التداول بشكل محدود، حيث انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة 6.6%، فيما تراجعت قيمة التداول بنسبة بسيطة بلغت 0.11%.

هذا وواصل السوق تقديم أدائه السلبي في جلسة منتصف الأسبوع، والتي شهدت ارتفاع حدة خسائر المؤشرات الثلاثة، خاصة المؤشرين الوزني وكويت 15 اللذان انخفضا بنسبة 1.46% و 1.17% على التوالي، وهو ما جاء نتيجة تزايد عمليات البيع العشوائية وسط تركيزها على الأسهم القيادية، بالتزامن مع ارتفاع السيولة النقدية بنسبة بلغت 30% تقريباً. أما جلسة يوم الأربعاء، فقد شهد السوق تباين إغلاق مؤشراته الثلاثة، حيث واصل المؤشرين السعري و كويت 15 تراجعهما، وإن كان بنسب محدودة، فيما تمكن المؤشر الوزني من تحقيق ارتفاع محدود بنهاية الجلسة. هذا وقد تمكنت مؤشرات السوق الثلاثة من الاجتماع على تحقيق المكاسب في جلسة نهاية الأسبوع، حيث جاء ذلك في ظل عودة عمليات الشراء على بعض الأسهم القيادية والصغيرة على حد سواء، وسط نمو أغلب قطاعات السوق بقيادة قطاع الخدمات المالية.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6،239.37 نقطة، مسجلاً خسارة نسبتها 1.11% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني تراجعاً نسبته 1.73% بعد أن أغلق عند مستوى 395.99 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 906.27 نقطة بانخفاض نسبته 2.13% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. أما على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي وصلت نسبة مكاسب المؤشر السعري منذ نهاية العام المنقضي إلى 8.55%، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني حوالي 4.18%، ووصلت نسبة مكاسب مؤشر كويت 15 إلى 2.40%، مقارنة مع مستوى إغلاق عام 2016. هذا وقد شهد السوق تراجع المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 19.01% ليصل إلى 11.43 مليون د.ك. تقريباً، كما سجل متوسط كمية التداول انخفاضاً نسبته 29.27%، ليبلغ 56.23 مليون سهم تقريباً.

مؤشرات القطاعات

سجلت ثمانية من قطاعات بورصة الكويت تراجعاً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما ارتفعت مؤشرات ثلاثة قطاعات، مع بقاء قطاع الرعاية الصحية بدون تغيير. هذا وجاء قطاع الخدمات الاستهلاكية في مقدمة القطاعات الخاسرة، حيث أقفل مؤشره عند 897.93 نقطة مسجلاً انخفاضاً نسبته 4.72%. تبعه قطاع العقار في المركز الثاني مع تراجع مؤشره بنسبة 2.97% بعد أن أغلق عند 877.04 نقطة. في حين شغل قطاع النفط والغاز المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره خسارة أسبوعية بنسبة بلغت 2.87%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 927.64 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعاً فكان قطاع الاتصالات، إذ أغلق مؤشره عند 532.86 نقطة مسجلاً خسارة نسبتها 0.10%.

من جهة أخرى، تصدر قطاع التأمين القطاعات التي سجلت نمواً، حيث أقفل مؤشره عند 1،014.27 نقطة بارتفاع نسبته 3.02%، وجاء قطاع التكنولوجيا في المرتبة الثانية بعد أن نما مؤشره بنسبة بلغت 0.52% مقفلاً عند 556.83 نقطة، في حين كان قطاع الصناعية هو الأقل ارتفاعاً، إذ نما مؤشره بنسبة 0.19% مغلقاً عند 1،757.76 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 129.32 مليون سهم تقريباً شكلت 46% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع البنوك المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 61.20 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 21.77% من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع العقار، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 13.62% بعد أن وصل إلى 38.28 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 46.37% بقيمة إجمالية بلغت 26.50 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 22.22% وبقيمة إجمالية بلغت 12.70 مليون د.ك. تقريباً. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الاتصالات، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 5.41 مليون د.ك. شكلت 9.47% من إجمالي تداولات السوق.

إطلاق 22 خط طيران جديدا هذا العام لتوسيع شبكة الوجهات العالمية للعملاء

البريطانية تطلق مجموعة من المنتجات الجديدة احتفاءً بعيدها الـ85 في الكويت

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الـ85 لرحلة الخطوط الجوية البريطانية الأولى إلى منطقة الشرق الأوسط، والتي هبطت في مدينة الكويت في شهر أكتوبر من العام 1932. واليوم، وبعد أكثر من ثمانية عقود ونصف، يشمل برنامج شركة الخطوط الجوية البريطانية الخاص بفصل الشتاء93 رحلة جوية أسبوعياًبين مركزها في مطار هيثرو في لندن ومنطقة الشرق الأوسط.

وانطلاقاً من كون سوق منطقة الشرق الأوسط واحداً من الأسواق المحورية ضمن الشبكة العالمية للشركة، والتي تنطوي على أكثر من 200 وجهة حول العالم، أعلنت شركة الخطوط الجوية البريطانية عن عزمها إطلاق عرضها الفاخر الخاص بالنوم وقوائم الطعام المميزة الجديدة كلياً في دولة الكويت خلال عام 2018، إلى جانب غيرها من الاستثمارات الفريدة.

وبهذه المناسبة، قال روبرت ويليامز، رئيسالمبيعات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط لدى شركة الخطوط الجوية البريطانية: "ستكون الكويت واحدة من أوائل الأسواق الإقليمية التي نطرح ضمنها العرض المميز الخاص بالنوم لدرجة 'كلوب وورلد' خلال عام 2018، والذي يأتي كثمرة للاستثمارات الكبيرة المُنجزة ضمن هذه الدرجة والتي بلغت 400 مليون جنيه إسترليني. ونملك تاريخاً طويلاً ومميزاً من العمل ضمن دولة الكويت، ونسعى لمواصلة الاستثمار في منتجاتنا وخدماتنا لنضمن حصول عملائنا هناك على أرقى مستويات الضيافة البريطانية المميزة سواءً على متن الطائرات أو في المطارات".

وتأتي هذه الخطوة في إطار الخطط الاستثمارية الخاصة بشركة الخطوط الجوية البريطانيةوالتيكشف عنهاالرئيس التنفيذي للخطوط الجوية البريطانية أليكس كروزفي وقت سابق من هذاالعام،والرامية إلى الارتقاء بمستويات الجودة والتميزضمن طائراتها الفاخرة، وتوفير خيارات أوسع لجميع المسافرين. وبموجب هذه الخطط –المزمع تنفيذهاخلال السنوات الخمس المقبلة– ستستلم الخطوط الجوية البريطانية 72 طائرة جديدة، وتقومبتجديد المقصورة الداخلية لـ128 طائرة ضمن أسطولها الحالي.

وفيمعرض تأكيده على النقاط التي طرحها ألكس كروز خلال فعاليات معرض "سوقالسفرالعالمي" المنعقد مؤخراً في لندن، شدد روبرت ويليامز على استمرار شركة الخطوط الجوية البريطانية بتقديم المزيد من أسعار التذاكر المنخفضة، بما يضمن الحفاظ على الموقع التنافسي المميز الذي تتميزبه الشركة ضمن سوق المسافرين العالمي. وأضاف بأن الشركة تخططلتوسيع شبكة خطوطها لتصل إلى عدد أكبر من الوجهاتالمرغوبة لدى المسافرين.

وفي إطار العرض الفاخر الخاص بالنوم من الخطوط الجوية البريطانية، وقعت الشركة اتفاقية شراكة مع علامة 'ذاوايتكومباني' بهدف تقديم أسرة مصممةخصيصاً لطائراتها الفاخرة. حيث سيتم منح المسافرين على درجة 'كلوبوورلد' وسادة وثيرة ذات حجم كبيرة ونعومة عالية مع غطاء أبيض من القطن،إلى جانب بطانية ناعمة للغاية منسوجة من الحرير ومزينة بزخارف ولحاف فاخر مُصمم خصيصاً للشركة، فضلاً عن غطاء الفراش المبطن للارتقاء بتجربة المسافرين ومنحهم شعور أكبر بالراحة.

وبالإضافة لذلك، عملت 'ذا وايت كومباني' على تصميم باقة من مستلزمات الراحة التي تأتي ضمن حقيبة مصممة بأسلوب أنيق، وتشتمل على منتجات فاخرة من تشكيلة 'ريستور آند ريلاكس سبا'، بالإضافة إلى قناع العينين فائق النعومة والجودة لإضفاء إضافية من الفخامة والرفاهية على الرحلات الجوية. وبهذا الصدد، أضاف ويليامز: "بالتزامن مع الاستثمارات الكبيرة التي يجري إنجازها ضمن مقصورات طائراتنا الفاخرة، تلتزم الإدارة التنفيذية بالعمل على ضمان استفادة جميع العملاء من الخدمات المميزة للخطوط الجوية البريطانية. وندركأهمية تقديم كوكبة من خيارات المنتجات التي تلائم مختلف الميزانيات، وذلك بهدف ضمان تفوقنا على المنافسين الجدد ضمن قطاع الطيران".

عرض مميزا من الخطوط البريطانية

مركز التحكيم الخليجي يعلن انتقال رئاسة مجلس الإدارة إلى الكويت

أعلنت إدارة مجلس مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي انتقال رئاسة مجلس الادارة إلى ممثل دولة الكويت المحامي بدر سعود البدر اعتبارا من دورة المجلس الجديدة ال (24) في يناير 2018.

وقال الأمين العام لمركز التحكيم التجاري الخليجي أحمد نجم في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) نشرته امس السبت ان المركز منظمة دولية إقليمية حكومية متخصصة ونشأ مستقلا عن دول مجلس التعاون الست ونظامه الأساسي يعتبر معاهدة.

واوضح ان المعاهدات الدولية الواردة في الفقرة الثانية من المادة (70) من دستور دولة الكويت يجب ان تنفذ بقانون ولذلك صدر في دولة الكويت القانون رقم (14 لسنة 2002) بالموافقة على إنشاء المركز وعلى نظامه الأساسي كما أصدرت باقي الدول الأعضاء الإجراءات الدستورية لنفاذ هذه المعاهدة الدولية ونشرها لتكون لها قوة القانون.

وأوضح أن دولة الكويت تعتبر الدولة الوحيدة في منظومة دول مجلس التعاون التي وافقت على فتح مكتب تمثيل للمركز إذ صدر القانون رقم (7) لسنة 2013 بالموافقة على اتفاق بين حكومة دولة الكويت والمركز بشأن فتح مكتب تمثيل للمركز في دولة الكويت.

وذكر ان الاتفاق ينص على تمتع مكتب التمثيل بالحصانات والامتيازات المنصوص عليها في النظام الأساسي للمركز وأن يتعاون المكتب مع الحكومة لتسهيل سير العدالة واحترام القوانين والأنظمة المحلية وأن تمنح الحكومة للمكتب التسهيلات اللازمة لتمكينه من القيام بمهامه في دولة الكويت.

يذكر ان المحامي بدر سعود البدر الحاصل على ليسانس حقوق من جامعة الكويت في عام 1979 شغل منصب نائب رئيس مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 2016 وهو عضو اللجنة التنفيذية بمركز الكويت للتحكيم التجاري وعضو في مجلس إدارة جمعية المحامين الكويتية.

تتمات

دعوا إلى استبعاد

بدوره قال النائب محمد براك المطير: يا رئيس الحكومة.. الوطن والمواطنين بحاجة الى كل ماهو إيجابي ونأمل بتشكيل حكومة على قدر من المسئولية تبتعد عن التازيم ويتمتع أعضاءها بمستوى عالي من الكفاءة والخبرة والحكمة تستطيع مجابهة التحديات الاقليمية باقتدار.. ولا سيما انك أخذت من الوقت الكافي والكثير.

واضاف المطير : رجوع وزراء التأزيم.. يخالف توجيهات صاحب السمو وما يتطلبه الوضع الإقليمي من الابتعاد عن التأزيم من قبل السلطتين.. ونقول حفاظا على البلد سنضطر لاستخدام أدواتنا الدستورية اذا اصر رئيس الحكومة على هذا التوجه التأزيمي.

وقال النائب ثامر السويط : هناك معارضة في المجلس الحالي تقدر بـ 15 الى 18 نائب و الشارع مصطلح سياسي يرمز للأمة ويرمز للناس ومكمن قوة هذا المجلس أنه يضع اعتبار لقضايا الشارع وحكومة عجزت عن إزالة توابر من منطقة رحية لا تعتقد انها قادرة على حل القضية الاسكانية

وتابع السويط : يفترض الا يتضمن التشكيل الحكومي العناصر المؤزمة وعلى المستوى الشخصي أقول من يخشى حل المجلس لا يستحق ان يكون نائبا للامة.

من ناحيته قال النائب خالد العتيبي : الإصلاح الحقيقي وتحقيق التعاون المطلوب لايتحقق بتغيير الوزراء فقط نحن ننتظر مشروع دولة وأول خطواته الإصلاحية لضمان تغيير النهج السابق بنهج إصلاحي جديد يحقق الإستقرار داخلياً ويُحصن الدولة خارجياً.

وتابع العتيبي : انا مع التهدئة نظرا للظروف الإقليمية الصعبة والمتوترة وفي نفس الوقت لابد ان تضع الحكومة اعتبارا لهذا الهاجس الأمني الخطير .

المهاجمون رفعوا

وأضاف "أخذوا في إطلاق الأعيرة النارية على المصلين. وقد تبين أن التكفيريين قد حضروا مستقلين خمس سيارات دفع رباعي وقاموا بإحراق السيارات الخاصة بالمصلين وعددها سبع سيارات".

وتابع "نتج عن ذلك الحادث استشهاد 305 أشخاص من المصلين من بينهم 27 طفلا كانوا برفقة ذويهم وإصابة 128 آخرين".

طائرات إغاثة

من جهة أخرى، أفاد مصور لوكالة فرانس برس أن طائرة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) تحمل على متنها لقاحات ضد شلل الأطفال، قد حطت في مطار صنعاء السبت.